

C2021/3 - الملحق 10 على الويب
الزيادات في التكاليف: المنهجية والتقدير

المنهجية والسياق

1- تتبع منهجية حساب الزيادات في التكاليف في برنامج العمل والميزانية 2022-2023 النهج الذي سبق أن وافق عليه كل من لجنة المالية والمجلس والمؤتمر. وتغطي تقديرات الزيادة في التكاليف إعادة حساب تكاليف مدخلات البرنامج العادي من المستوى الذي كانت عليه في الفترة 2022-2023 إلى المستوى الذي ستكون عليه في الفترة 2020-2021 لتنفيذ برنامج العمل، أي ما يتعلق بخدمات الموظفين والسلع والخدمات. وتوضع تقديرات الزيادات في التكاليف على أساس كل سنتين من خلال: تسويات التكاليف الفعلية التي تجري في فترة السنتين الحالية (توزيع التكاليف على فترة السنتين)؛ والتسويات المتوقعة في تكاليف الوحدة التي ستسري في فترة السنتين التالية (التضخم)؛ وعامل انقضاء الوقت في ما يتعلق بالوظائف الثابتة.

2- وتوزيع التكاليف على فترة السنتين هو الأثر المالي في الفترة 2022-2023 المترتب عن تسويات تكاليف الموظفين التي تحدث في الفترة 2020-2021. وهو نتيجة لعاملين هما:

(أ) إدراج تكاليف غير كافية أو زائدة في الميزانية في فترة السنتين الحالية (2020-2021) - أي الاختلاف في تكاليف الموظفين الفعلية لكل شهر عمل عن تقديرات الميزانية التي أعدت قبل عامين؛

(ب) وتطبيق التعديلات الحالية على التكاليف التي سرى أو سيسري مفعولها في مرحلة زمنية ما أثناء فترة السنتين 2020-2021، سواء أكانت مدرجة أو غير مدرجة في الميزانية، على فترة 24 شهراً كاملة في فترة السنتين 2022-2023.

3- وهكذا، فإن توزيع التكاليف على فترة السنتين يعكس بطريقة موضوعية الأثر المالي للأحداث التي وقعت بالفعل أو المتوقع وقوعها قبل تنفيذ ميزانية الفترة 2022-2023. ومعظم التغيرات في تكاليف الموظفين التي تُنفذ أثناء فترة السنتين هي نتائج لتوصيات وقرارات لجنة الخدمة المدنية الدولية والجمعية العامة للأمم المتحدة والتقييمات الاكتوارية للالتزامات المتعلقة بالموظفين. وتساهم تحركات الدولار الأمريكي مقابل العملات المحلية في المكاتب الميدانية، حيث تمّول تكاليف الموظفين بالعملات المحلية في الاشتراكات المقررة بالدولار الأمريكي، أيضاً إلى حد ما في توزيع التكاليف على فترة السنتين.

4- وبناء على ذلك، فإن الانعكاسات المالية لتوزيع التكاليف على فترة السنتين هي في الأساس مسألة واقع، وليست مسألة حدس أو تخطيط طويل الأجل. وتستند تقديرات تكاليف الخدمات الحالية لما بعد انتهاء الخدمة للموظفين إلى آخر نتائج التقييم الاكتواري لخطط الالتزامات المتعلقة بالموظفين (التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة، وصندوق مدفوعات انتهاء الخدمة، ونظام مدفوعات نهاية الخدمة، وصندوق احتياطي خطة التعويض). وينفذ تقييم اكتواري واحد كل سنة.

5- ويمثل التضخم أثر التكاليف في الفترة 2022-2023 الناشئ عن تلك التسويات المتوقع أن تحدث في أوقات مختلفة في فترة السنتين التالية. وتقديرات التضخم المتعلقة بالمرتبات والاشتراكات في صندوق المعاشات التقاعدية والبدلات

مستمدة من آخر التنبؤات الخارجية (الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومؤشر الأجور الإسمي) الصادرة عن وحدة المعلومات لمجلة الإيكونوميست، والبيانات التي نشرها الأجهزة المخولة من قبيل لجنة الخدمة المدنية الدولية، والتحقق المستقل.

الزيادات المقدّرة في التكاليف

6- تقدّر قيمة الزيادة في التكاليف لصافي الاعتمادات المقترحة للفترة 2022-2023 بـ 15.5 ملايين دولار أمريكي لخدمات الموظفين. أما توزيع التكاليف على فترة السنتين فيقدر كزيادة معتدلة بقيمة 1.4 مليون دولار أمريكي، فيما أنّ التضخم يمثل زيادة بقيمة 14.1 مليون دولار أمريكي.

7- ويقدر التضخم لمجمل السلع والخدمات بقيمة 4.6 ملايين دولار أمريكي، متخذًا نمط الإنفاق نفسه المسجل في فترة السنتين الأخيرة. ويمكن استيعاب تلك التكاليف ضمن صافي الاعتمادات المقترحة، من خلال الجهود المتواصلة لزيادة الكفاءة والابتكار إلى أقصى حدّ.

خدمات الموظفين

8- تشمل خدمات الموظفين جميع تكاليف الموظفين، بما في ذلك المرتبات، والاشتراكات في صندوق المعاشات التقاعدية وبدلات الإعالة والضمان الاجتماعي والمستحقات الأخرى المتعلقة بالموظفين ومستحقات ما بعد انتهاء الخدمة سواء لفئة الموظفين الفنيين أو فئة موظفي الخدمات العامة. وتتأتى التغييرات في تكاليف خدمات الموظفين من القرارات المتعلقة بالنظام الموحد للأمم المتحدة، بعد استعراضه وتحديد من قبل لجنة الخدمة المدنية الدولية والجمعية العامة للأمم المتحدة عليه والتحقق المستقل ومن عوامل خارجية أخرى من قبيل أسعار الصرف السائدة في الأسواق. ويتسم هذا العنصر الأخير بالأهمية بالنسبة إلى تقدير الاشتراكات المقررة بالدولار الأمريكي لتكاليف الموظفين في هذه المكاتب الميدانية حيث تتقلب العملات المحلية مقابل الدولار الأمريكي.

خدمات الموظفين - عوامل توزيع التكاليف على فترة السنتين

9- إن توزيع التكاليف على فترة السنتين والتي تقدّر بقيمة 1.4 ملايين دولار أمريكي لتكاليف خدمات الموظفين، قد يُفصّل على الشكل التالي:

(أ) زيادة، تقل عما ترصده الميزانية، في صافي أجور موظفي الفئة الفنية لدى المقر الرئيسي والمواقع الميدانية، تعزى إلى ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي وإلى تأجيل الدراسات الاستقصائية لتكاليف المعيشة في مواقع العمل جراء جائحة كوفيد-19، وإلى تجميد جداول مرتبات موظفي فئة الخدمات العامة في روما والعديد من مقار العمل الأخرى، أدت إلى وفورات بقيمة 0.3 مليون دولار أمريكي في إجمالي صافي الأجور.

(ب) ارتفاع كلفة نظام التأمين الصحي الأساسي الذي يُعزى بشكل رئيسي إلى تغيير صيغة احتساب الأقساط وارتفاع قيمة الدولار الأمريكي ما أدى إلى ارتفاع موزع على فترة السنتين بقيمة 1.5 مليون دولار أمريكي في الفترة 2022-2023؛

(ج) عدم تغيير مستوى تكاليف استحقاقات السفر بانتظار رفع القيود على السفر بسبب جائحة كوفيد-19 بحلول 2022؛

(د) الوفورات بقيمة 5.1 مليون دولار أمريكي لعناصر أخرى، وخاصة لبدلات التعيين والنقل وبدلات الإعالة وبدل الإيجار؛

(هـ) والزيادة الإجمالية التي فاقت المبالغ المرصودة في الميزانية في تكاليف الخدمات الجارية لمستحقات ما بعد انتهاء الخدمة بناء على عمليات التقييم الاكثوارى حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2019،¹ مما أدى إلى زيادة موزعة على السنتين بقيمة 5.3 ملايين دولار أمريكي في الفترة 2022-2023.

خدمات الموظفين - عوامل التضخم

10- من المتوقع حدوث زيادة تضخمية في التكاليف قدرها 14.1 مليون دولار أمريكي في ما يتعلق بخدمات الموظفين، لا سيما بسبب تطبيق معدلات التضخم المعتدلة استنادًا إلى الهامش الأدنى من توقعات الرقم القياسي لأسعار المستهلك على المرتبات الصافية والمعاشات التقاعدية وعدم حدوث زيادات في عناصر التكاليف الأخرى الخاصة بالموظفين على الشكل التالي:

(أ) زيادة طفيفة بنسبة 0.7 و 1.1 في المائة في صافي أجور موظفي الفئة الفنية في المقر الرئيسي في عامي 2022 و 2023 على التوالي، مع مراعاة توقعات الرقم القياسي لأسعار المستهلك في إيطاليا الذي يصدر عن وحدة المعلومات لمجلة الإيكونوميست (0.8 في المائة و 1.2 في المائة لسنتي 2022 و 2023 على التوالي)، والفترة الزمنية الفاصلة التي تسبق نتيجة الدراسة الاستقصائية التالية لتكاليف المعيشة التي من المزمع إجراؤها في أواخر عام 2021، وصدورها بحلول 2022.

(ب) زيادة طفيفة بنسبة قدرها 1.3 و 1.5 في المائة في صافي أجور موظفي فئة الخدمات العامة في المقر الرئيسي في عامي 2022 و 2023 سنويًا، أي أقلّ من أحدث مؤشر لمتوسط الأجور الاسمي الذي يصدر عن وحدة المعلومات لمجلة الإيكونوميست والبالغ حاليًا بنسبة 1.3 و 1.8 في المائة بناء على المنهجية القائمة للتسويات المؤقتة بين الدراسات الاستقصائية الشاملة للمرتبات والتي لا يزال جدولها الزمني غير معروف في ما يخص الدراسة الاستقصائية المقبلة.

(ج) توقع حدوث زيادات تضخمية معتدلة في المرتبات الصافية لموظفي الفئة الفنية وموظفي فئة الخدمات العامة في المواقع الميدانية، مع مراعاة عوامل مثل التضخم، وآخر أنماط الزيادات. وقد استخدم هذا النهج المؤشرات الدنيا للأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الإقليم أو البلد الذي للمنظمة فيه مكاتب كبرى. وتراوحت النسبة

¹ الوثيقة FC 180/4.

بين زيادة قدرها 1.0 في المائة في مكاتب المنظمة خارج المقر الرئيسي في كل من أوروبا وآسيا الوسطى وزيادة بلغت كحد أقصى نسبة 4.0 في المائة في أقاليم أفريقيا والشرق الأدنى وأمريكا اللاتينية والمحيط الهادئ. فعلى سبيل المثال، بلغت معدلات التضخم المتوسطة المطبقة في إقليم أفريقيا نسبة 4.0 في المائة لعامي 2022 و2023، في حين أن توقعات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في غانا التي تصدر عن وحدة المعلومات لمجلة الإيكونوميست، حيث يوجد للمنظمة مكتب إقليمي، تبلغ نسبة 9 في المائة تقريبًا لكل عام. والأمر سيان بالنسبة إلى إقليم الشرق الأدنى حيث من المتوقع أن تبلغ معدلات التضخم في جمهورية مصر العربية، حيث يوجد المكتب الإقليمي للمنظمة، نسبة تبلغ حوالي 6 في المائة في عامي 2022 و2023.

(د) عدم حدوث زيادة بالنسبة إلى نظام التأمين الصحي الأساسي، مع الأخذ في الاعتبار جهود الحد من التكاليف التي تبذلها المنظمة وشركة التأمين باستمرار.²

(هـ) عدم إدخال زيادة في تكاليف منحة التعليم مع مراعاة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإرجاء النظر في توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية بشأن جدول السداد التنازلي المنقح، والمبلغ الإجمالي المقطوع، والطلب الذي رفعته إلى لجنة الخدمة المدنية الدولية بأن تقدم استعراضًا مفصلاً، مع مراعاة مبلغ أقصى لكل أسرة معيشية.³

(و) عدم إدخال أي زيادة على المستحقات والعلاوات الأخرى كافةً.

(ز) عدم إدخال زيادة جديدة على التكاليف الحالية لخدمة الموظفين ما بعد انتهاء الخدمة في التقديرات الاكتوارية في المستقبل. وسوف تكون التقديرات في التقارير الاكتوارية النهائية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021 و2022 مبنية على الإنفاق في 2022-2023. ويظل هذا المجال عالي المخاطر وينبغي إدارته أثناء التنفيذ.

11- أبلغت الأجهزة الرئاسية للمنظمة بأنه من الصعب التكهّن بتكاليف الموظفين على الرغم من نظام المعلومات المحسن الذي يُستخدم لتحليل أنماط التكاليف الحالية وتحديد الاتجاهات تحديداً كمياً مما يؤدي إلى اختلافات عن تقديرات الميزانية التي تُعد قبل تنفيذ الميزانية.⁴

12- وكمثال على ذلك، وكما لوحظ أعلاه في الفقرة (ز)، فإن التقلبات الاكتوارية في نهاية عام 2021 وفي نهاية عام 2022 يمكن أن تؤدي إلى تقلبات ملموسة في الافتراضات الحالية. وبالمثل، من الصعب التنبؤ بتقلبات أسعار الصرف وبمعدلات التضخم في المواقع من غير المقر الرئيسي حيث تكون النفقات بالعملة المحلية ممولة من الاشتراكات المقررة بالدولار الأمريكي. ويجب إدارة أي اختلاف ضمن الاعتماد المدرج في الميزانية لفترة السنتين، مما يتطلب إدخال تعديلات على البرامج أثناء دورة التنفيذ من أجل إدارة هذه التكاليف غير المدرجة في الميزانية، وتظهر التسويات ضمن توزيع التكاليف على فترة السنتين، في ما يتعلق بفترة السنتين التالية.

² الوثيقة FC 164/5.

³ الفقرة جيم من القسم الثاني من الوثيقة A/RES74/255A-B والفقرة 9 من الوثيقة FC 180/8 والبند (و) من الفقرة الخامسة من الوثيقة

CL 163/3-WA2 والفقرتان 7 و8 من الوثيقة FC 178/7

⁴ الوثيقة FC 113/10 بعنوان "معاملة فرق تكاليف الموظفين".

السلع والخدمات - تفصيل النفقات

13- تشمل السلع والخدمات موارد بشرية أخرى من غير الموظفين (مثل الاستشاريين)، والسفر، وتكاليف التشغيل العامة، والعقود وغيرها من التكاليف (مثل الأثاث والمعدات). ويُقدّر التضخم بقيمة 4.6 ملايين دولار أمريكي، أي ما يعادل زيادة نسبتها 1.1 في المائة خلال فترة السنتين، وهذا أقلّ بشكل ملحوظ من توقعات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك الصادرة عن وحدة المعلومات لمجلة الإيكونوميست بالنسبة إلى العالم (3.4 في المائة في 2022 و3.2 في المائة لعامي 2022 و2023 على التوالي) وإيطاليا (0.8 في المائة و1.2 في المائة لعامي 2022 و2023 على التوالي). ويقوم ذلك على الافتراض بأن نمط الإنفاق على السلع والخدمات في الفترة 2022-2023 مشابه لما هو عليه في فترة السنتين الحالية. ويمكن استيعاب التضخم الذي تقدر قيمته بـ 4.6 ملايين دولار أمريكي ضمن صافي الاعتمادات المقترحة من خلال الجهود المتواصلة لزيادة الكفاءة والابتكار إلى أقصى حدّ.

14- ويرد في الجدول 1 أدناه تطوّر الزيادات المقدّرة في التكاليف خلال الفترة 2022-2023 حسب العناصر الرئيسية.

الجدول 1: تفصيل الزيادات في التكاليف للفترة 2022-2023 بحسب عنصر الكلفة والموقع (بملايين الدولارات الأمريكية)

صافي الاعتمادات المقترحة بحسب كلفة الفترة 2023-2022	النسبة المئوية لزيادة الكلفة على فترة السنتين	الزيادات الإجمالية في التكاليف	التصخم	التوزيع على فترة السنتين	صافي الاعتمادات المقترحة بحسب كلفة الفترة 2020-2021	
و=أ+د	هـ = د-جأ	د = ب+ج	ج	ب	أ	
						خدمات الموظفين
						موظفو الفئة الفنية
220.7	0.6%	1.4	2.5	(1.1)	219.3	صافي المرتبات - المقر الرئيسي
139.7	3.4%	4.6	6.1	(1.5)	135.1	صافي المرتبات - غير المقر الرئيسي
88.5	2.4%	2.1	1.8	0.3	86.4	معاشات التقاعد
28.5	(2.4%)	(0.7)	0.0	(0.7)	29.2	منحة التعليم
13.6	(0.1%)	0.0	0.0	0.0	13.6	السفر في مهام رسمية
11.8	48.9%	3.9	0.0	3.9	7.9	التكاليف الطبية
44.4	(6.7%)	(3.2)	0.0	(3.2)	47.6	البدلات الأخرى - بدل الإعاقة - بدلات التعيين والنقل - إعانة الإيجار - بدل المخاطر - بدل التمثيل
547.2	1.5%	8.0	10.5	(2.5)	539.1	المجموع - موظفو الفئة الفنية
						موظفو فئة الخدمات العامة
68.9	3.0%	2.0	1.1	0.9	66.8	صافي المرتبات - المقر الرئيسي
45.5	8.3%	3.5	1.9	1.6	42.0	صافي المرتبات - غير المقر الرئيسي
22.5	5.0%	1.1	0.6	0.5	21.4	المعاشات التقاعدية
13.8	(14.8%)	(2.4)	0.0	(2.4)	16.2	التكاليف الطبية
9.7	(16.7%)	(2.0)	0.0	(1.9)	11.7	البدلات الأخرى - بدل الإعاقة - بدل المخاطر
160.4	1.4%	2.2	3.6	(1.4)	158.2	المجموع - موظفو فئة الخدمات العامة
707.6	1.5%	10.3	14.1	(3.8)	697.3	خدمات الموظفين
72.0	7.9%	5.3	0.0	5.3	66.8	استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة
779.6	2.0%	15.5	14.1	1.4	764.1	مجموع خدمات الموظفين
						السلع والخدمات
						- الاستشاريون - تكاليف التشغيل العامة - العقود - السفر - المشتريات غير القابلة للاستهلاك - اللوازم والمعدات
430.1	0.0%	0.0	-	-	430.1	مجموع السلع والخدمات
(204.1)	0.0%	0.0	-	-	(204.1)	مجموع الإيرادات
1 005.6	1.6%	15.5	14.1	1.4	990.1	المجموع الكلي

عامل انقضاء الوقت

15- يتمثل عامل انقضاء الوقت في خفض اعتمادات الميزانية بالنسبة إلى التكاليف التقديرية للوظائف الثابتة حيث أنّ بعض الوظائف ستظل شاغرة لبعض الوقت نتيجة لتقلات الموظفين. وإن منهجية عامل انقضاء الوقت، التي وافق عليها المجلس في دورته السابعة بعد المائة، بحسب ما أوصى به المراجع الخارجي وأقرته لجنة المالية، لتطبق على ميزانية الفترة 1996-1997، قد طبقت بانتظام على جميع الميزانيات منذ ذلك الحين، ذلك أنّ:

عامل انقضاء الوقت هو من التدابير التي تتعلق بالميزانية وهو يرمي إلى خفض اعتمادات الميزانية المخصصة للوظائف الثابتة في البرنامج العادي لمراعاة تداعيات الوظائف الشاغرة الناجمة عن انتهاء خدمة الموظفين والتأخيرات المعتادة في عمليات التوظيف، بما يشمل التعيينات في الوظائف الجديدة، على المرتبات ونفقات التكاليف العادية للموظفين. وتعتبر الوظيفة الثابتة في البرنامج العادي شاغرة حين لا يشغل أي شخص حاليًا الوظيفة الثابتة أو يشغل أي منصب آخر قد أعلن عن تمويله من خلال الوظيفة الثابتة.

16- تكون البارامترات التي تحدد عامل انقضاء الوقت خاضعة للرصد، وإن القيم الناتجة عن كل بارامتر ترد في برنامج العمل والميزانية من أجل استخلاص عوامل انقضاء الوقت المقترحة لكل فترة سنتين.

17- وبحسب هذه المنهجية فقد قدرّت كلفة وظائف عدة جديدة في ميزانية البرنامج لجزء فقط من فترة السنتين 2022-2023، حيث الفترة المتوقعة لشغل تلك الوظائف تقل عن كامل فترة السنتين. وما ينتج عن ذلك من تخفيض في تكاليف الموظفين يظهر في الوثيقة الجدول 5 من الوثيقة C 2021/3.

18- تستند المنهجية المعتمدة للوظائف الحالية إلى ثلاثة عوامل:

- (أ) معدلات دوران الموظفين، كما تقاس من خلال انتهاء الخدمة؛
 (ب) وفترات التعيين المعيارية من أجل إبراز معدلات دوران الموظفين في الماضي والتغيرات في السياسات التي قد تؤثر في ممارسات التوظيف الراهنة؛
 (ج) المدى المتوقع لحالات انتهاء الخدمة، للتمكن من استباق إجراءات التعيين وتقليل الفترات السابقة للتعين بناء على ذلك.

19- ووفقاً للمنهجية المعمول بها، طبقت فترة خمس سنوات كمتوسط متحرك (أي من 2016 وحتى 2020 ضمناً) لحساب معدلات دوران الموظفين. وهو ما يسفر عن معدل دوران يبلغ في المتوسط 5.92 في المائة لموظفي الفئة الفنية و5.77 في المائة لموظفي فئة الخدمات العامة. ومقارنةً بالمتوسط المتحرك البالغ خمس سنوات والمستخدم في برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021، انخفض معدل دوران الموظفين بنسبة قدرها 0.38 في المائة لموظفي الفئة الفنية وبنسبة قدرها 1.71 في المائة لموظفي فئة الخدمات العامة.

20- وإن مهل التعيين النموذجية المطبقة هي كالتالي: بالنسبة إلى موظفي الفئة الفنية 26 أسبوعاً وبالنسبة إلى موظفي فئة الخدمات العامة 22 أسبوعاً. ويمكن توقع نسبة حالات انتهاء الخدمة استناداً إلى استعراض لأسباب انتهاء الخدمة، والذي تتلخص نتائجه في الجدول 2.

الجدول 2: مدى إمكانية التنبؤ بإجراءات التعيين

فترة إنهاء الخدمة		الفئة الفنية		فئة الخدمات العامة	
النسبة المتوقعة من الموظفين	عدد الأسابيع المتوقع	النسبة المتوقعة من الموظفين	عدد الأسابيع المتوقع	النسبة المتوقعة من الموظفين	عدد الأسابيع المتوقع
إخلاء متوقع للخدمة (مثل التقاعد الإلزامي)	16	26 أو أكثر	9	22 أو أكثر	
إخلاء متوقع للخدمة لفترة محدودة (مثل الاستقالات بعد تقديم الإشعار المطلوب)	65	10	56	7	
إخلاء غير متوقع للخدمة	19	0	36	0	

21- وقد طبقت هذه النتائج لحساب عامل انقضاء الوقت في الفترة 2022-2023 بنسبة 1.75 في المائة لموظفي الفئة الفنية وبنسبة 1.78 في المائة لموظفي فئة الخدمات العامة على التوالي. وبالمقارنة بالنسب المتوقعة المستخدمة في الفترة 2020-2021، ارتفع عامل انقضاء الوقت بشكل طفيف للفئة الفنية وتراجع لفئة الخدمات العامة من 1.52 في المائة و1.92 في المائة على التوالي. ونظرًا للتغيير الطفيف الشامل الذي حدث، ينطوي عامل انقضاء الوقت الجديد على تأثير هامشي على تكاليف الموظفين قدره مليون (1) دولار أمريكي عند تطبيقه على جميع المواقع، باستثناء المكاتب القطرية ومكاتب الاتصال التي هي معقبة.